

الدراسات التي اوصى باجرائها في الفترات ١ و ٢ و ٣ اعلاه ، وكذلك التقرير^(١) الذي يجرى اعداده بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٤٢١ (الدورة ١٤) عن طرق ووسائل تشجيع المزيد من التعاون التجاري بين الدول ، لكي تحال هذه الدراسات ، مشفوعة بملاحظات المجلس ، الى الجمعية العامة في دورتها السادسة عشرة .

الجلسة العامة ٩٤٨
١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠

القرار ١٥٢٠ (الدورة ١٥)

تحسين شروط التبادل التجاري بين البلدان
الصناعية والبلدان ذات الاقتصاد المتخلف

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى ان من اكبر مشاكل التنمية الاقتصادية في معظم البلدان ذات الاقتصاد المتخلف هي اختلال التوازن بين اثمان المنتجات التي تصدرها واسعار البضائع والاموال الاخرى التي تحتاج الى استيرادها ،

واذ ترى ان شروط التبادل التجاري هذه سجلت تدهورا مطردا في السنوات الاخيرة ، مما ساهم في احداث تلك الحالة العسيرة من انعدام الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المعنية ،

واذ تقدر ان الوسائل التي تستطيع هذه البلدان اتخاذها بمفردها لحماية اثمان منتجاتها من المواد الخام والاولية ، ضعيفة جدا وغير فعالة في معظم الاحيان ،

واذ تعرب عن املها في ان يتسنى عقد اتفاقات ماثلة للاتفاقات الدولية التي عقدت بين المنتجين والمستهلكين في حالة السكر والقمح والقصدير ، تتناول السلع الاولوية الاخرى ، وأن يتسنى تنفيذها على اساس اوسع وانفع للبلدان ذات الاقتصاد المتخلف ،

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البندان ٢ و ٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة م ١ / ٣٣٨٩ ، والتقرير الآخر المزمع رفعه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية والثلاثين .

وان تلاحظ ايضا ان هناك تدابير تستطيع الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء فسي الوكالات المتخصصة ان تتخذها للتخفيف من مشاكل التصدير التي تعانيها البلدان ذات الاقتصاد المتخلف بتميمير وصولها الى اسواق البلدان ذات الاقتصاد النامي ، لتصريف انتاجها الحاضر والمتبل ،

وان تدرك ان مثل هذه التدابير كفيلة بتحقيق تحسن كبير في شروط التبادل التجاري بين البلدان الصناعية والبلدان ذات الاقتصاد المتخلف ،

١ - توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التجارة الدولية للسلع الاساسية بمضاعفة دراسة التدابير - ولاسيما الاتفاقات المتعددة الاطراف بين الدول - التي يمكن اتخاذها لتوسيع وتحسين اسواق بيع السلع الاولى التي تكون اساس اقتصاديات البلدان ذات الاقتصاد المتخلف ؛

٢ - وتطلب الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعلام الجمعية العامة في دورتها السادسة عشرة عن نتائج هذه الدراسات واية دراسات مشابهة يجري الآن اعدادها في مختلف المنظمات الدولية ، وتكون كفيلة بتحقيق اغراض المشار اليها آنفا .

الجلسة العامة ١٤٨

١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠

القرار ١٥٢١ (الدورة ١٥)

انشاء صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية

ان الجمعية العامة ،

اذ تذكر عزم شعوب الامم المتحدة على استخدام الجهاز الدولي في تعزيز الانماء الاقتصادي والاجتماعي لدى الشعوب جميعها ،

وان تدرك الحاجة الملحة الى تعجيل الانماء الاقتصادي والاجتماعي في البلدان ذات الاقتصاد المتخلف ،

وان تدرك ايضا ان التدفق الحالي لرأس المال من البلدان ذات الاقتصاد النامي الى البلدان ذات الاقتصاد المتخلف ، لتحقيق الانماء الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الاخيرة ، غير كاف بذاته من حيث طبيعته ونطاقه ،